

الحدود - مصدر صراع في القرن الأفريقي

د. نضال عبد العزيز

مستخلص:

تتناول هذه الدراسة الحدود بوصفها للصراع في القرن الإفريقي والتي أصبح لها الأثر الواضح، وتحتوي على مفهوم الحدود وخلفية تاريخية للقرن الإفريقي، وأسباب النزاعات الحدودية في القرن الإفريقي، والنزاعات الحدودية في منطقة القرن الإفريقي، نماذج للصراعات الحدودية في القرن الإفريقي، مستقبل الصراع الحدودي في القرن الإفريقي.

Abstract:

The study addressed the borders as the source of conflicts in the Horn of Africa, the study is containing the concepts of borders, the historical background of the Horn of Africa, the reasons of border disputes and the border disputes in the Horn of Africa, as well as some examples for the border disputes in the horn of Africa ,and the future of border disputes in the area.

المقدمة :

تعدّ الحدود مصدراً رئيسياً من مصادر الصراعات بين الدول؛ فمعظم الحروب التي شهدها العالم كان المحرك الأساسي لها النزاعات الحدودية، وقد شهد القرن الإفريقي في العقد الأخير من القرن الماضي نزاعات حدودية حادة حرمتها من التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأفقدتها الاستقرار السياسي بحيث أصبحت المنطقة تشهد مزيداً من التوترات والنزاعات بشقيها القبلي والحدودي.

فالحدود المصطنعة التي رسمها المستعمر حسب مصالحه كان لها القدر المعلى للتوترات والنزاعات الحدودية لأن ترميم الحدود لم يراع عامل اللغة والثقافة والدين بقدر ما راع مصالح و أطماع الدول الاستعمارية. ورغم القرار الذي أصدره الاتحاد الإفريقي بالبقاء على الحدود التي رسمها المستعمر لتقادي الحروب بين الدول والحفاظ على الاستقرار في القارة، لكن الملاحظ أن معظم الدول لم تلتزم بذلك التوجيه من هذه المنظمة.

مفهوم الحدود:

يعرّف قاموس مصطلحات القانون الدولي الحدود على أنها: «الخط الفاصل الذي تبدأ أو تنتهي عنده أقاليم دول متجاورة». ويرى عدد من الفقهاء أن مصطلح الخط limited ومصطلح الحد أو التخم *frontière*، يشكلان مفهوم الحدود المطروح هنا، والحدود فواصل طبيعية أو اصطناعية بين أقاليم مختلفة هي دول في غالبيتها، وتأتي أهميتها من حيث إنها تشكل الحد الذي تبدأ فيه سيادة دولة على إقليمها، وتستطيع من خلاله ممارسة سلطاتها عليه، ومن ورائه تنتهي هذه السيادة أو هذه السلطات (حسبما إذا كان الحد برياً أو بحرياً)، وأي تعدٍ أو اختلاف على واقع هذه الحدود يسبب مشكلة قانونية في ممارسة الدولة لسيادتها أو لسلطاتها على إقليمها.

الحدود الطبيعية: هي الفواصل الجغرافية من جبال أو أنهار أو بحار أو بحيرات، والتي تفصل بين قطعتين من الأرض.

الحدود الاصطناعية: هي الخطوط التي يترأى للأقاليم المتجاورة أنها تصلح فاصلاً بين سياداتها.

ترسيم الحدود: لا يقتصر على الحدود الأرضية، بل يمتد ليشمل الحدود المائية، والتي يعد ترسيمها في كثير من الأحيان أكثر صعوبة من سابقتها، وسبباً للكثير من

المشكلات بين الدول، وأخيراً ينعكس ترسيم الحدود الطبيعية كانت أم اصطناعية على تحديد المجال الجوي للإقليم المعني.

ويرى شارل روسو أن قيام الحدود يولد نظاماً قانونياً يرافقه، هو نظام الجوار والذي يطرح عدة مسائل:

1- موضوع سكان طرفي الحدود، من حيث مالهم من حقوق (كحق المرور والعمل) وما عليهم من واجبات (كتأدية الخدمة العسكرية).

2- تعد هذه المناطق مكان التقاء للمرافق العامة (مراكز أمن ودوائر للجمارك).

3- يقع على عاتق الدول المتجاورة التزامات وحقوق يجب مراعاتها، كحق الملاحقة القضائية مثلاً⁽¹⁾.

الحدود السياسية:

الحدود السياسية هي خطوط وهمية من صنع البشر ولا وجود لها في الأصل،⁽²⁾ ويتم رسمها كخطوط متصلة أو مقطعة على الخرائط باستخدام الصور الجوية لتبين الأراضي التي تمارس فيها الدولة سيادتها والتي تتمتع فيها هذه الدولة وحدها بحق الانتفاع والاستغلال،⁽³⁾ وذات خصائص معينة مثل اللغة والأفكار والميول والاتجاهات والعملية التي يستعملونها. وبفضل تقدم فن تقنية رسم الخرائط، أصبحت غالبية الحدود السياسية في العالم والتي تفصل دولة عن أخرى واضحة المعالم ومحددة بدقة.

يدخل من ضمن أراضي الدولة ورقعتها السياسية المسطحات المائية التي تقع داخل حدودها السياسية، سواء أكانت أنهاراً أم بحيرات أو قنوات مائية، وكذلك أجزاء البحار التي تجاور شواطئها والتي تعرف بالمياه الإقليمية، وطبقة الجو التي تعلو هذه الرقعة السياسية المحددة. وعند هذه الحدود تنتهي سيادة الدولة وتبدأ سيادة دولة أخرى مجاورة لها بما لها من نظم سياسية واقتصادية خاصة بها وقوانين مختلفة.

خلفية تاريخية للقرن الإفريقي:

القرن الإفريقي هو ذلك القرن الناتى في شرق القارة الإفريقية، والذي يضم كلاً من الصومال، وجيبوتي، وإثيوبيا، وإريتريا، ويلحق بها السودان، وكينيا، وأوغندا، تأثراً، وتأثيراً.

وفي تعريف أمريكي جديد يربط بين دول منطقة القرن وعدد من دول شرق أفريقيا ومنطقة البحيرات العظمى حيث اصطلح على تسميته بالقرن الإفريقي العظيم، على غرار تسمية أمريكا للمنطقة العربية، بالشرق الأوسط الكبير الذي يضم إسرائيل. وهو بهذا التحديد قرن إسلامي الهوية، للكثافة السكانية المسلمة التي تقطنه، والتي تتشكل في غالبها من قبائل الأورومو، والجالا في إثيوبيا، والصوماليين، في الصومال، والأوجادين بإثيوبيا، وإينفدي بكينيا، والعفر، والعيساويين، في جيبوتي، وإريتريا، والبجة الموزعين بين إريتريا، وشرق السودان، ومن عداهم من القبائل والمجموعات الإسلامية الأخرى، من العرقيات المختلفة، هنا وهناك، والتي تضم نسبا متفاوتة من المسلمين، كالأمهر وغيرهم.

هذه القبائل ذاتها هي التي طوقت في العصور الوسطى الهضبة الحبشية، بما عرف في تاريخ المنطقة بممالك الطراز الإسلامي، وعزلتها تماماً عن المنافذ البحرية، إلى حد أن الحيمي الذي زار الحبشة عام 1648م على رأس بعثة يمنية موفدة من إمام اليمن وقتها، وصف بلاد الحبشة " بأنها البلاد الجبلية التي تبعد عن البحر الأحمر مسيرة شهر".⁽⁴⁾

وتختلف الآراء وتتعدد في تعريف حدود منطقة القرن الإفريقي، فالجغرافيون والانثربولوجيون يقصدون بالقرن الإفريقي أساساً المناطق التي يسكنها الصوماليون وإن تعددت أوطانهم في الصومال أو إثيوبيا أو كينيا أو جيبوتي، وبهذا المفهوم يحتل

القرن الإفريقي البروز الإفريقي من أقصى شمال شرق أفريقيا ويغطي كل أراضي الصومال ونحو نصف جيبوتي وخمس مساحة إثيوبيا وكينيا.

وتضم منطقة القرن الإفريقي من الناحية الجغرافية: الصومال، وجيبوتي، وإريتريا، وإثيوبيا. وبخلاف التعريف الجغرافي الضيق للمنطقة، فهناك تعريفات أخرى سياسية تضيف للدول السابقة دولاً أخرى مثل: السودان، وكينيا، وأوغندا، وتنزانيا وغيرها.

ويرجع إضافة السودان وكينيا لارتباطهما بموضوع الإغاثة التي وقعت في منطقة القرن الإفريقي في الفترة 1984-1984، بينما تستثنيها الكتابات العربية وتحديداً المصرية وتكتفي بذكر الصومال، إثيوبيا، جيبوتي، إريتريا. وكان الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون قد أعلن في أواخر عام 1994 مبادرة رئاسية أطلق عليها مبادرة "القرن الإفريقي الكبير"، التي قدمت مفهوماً موسعاً للمنطقة باعتبارها تضم عشر دول.

العنصر الغالب لسكان القرن الإفريقي هو العنصر الناتج عن خليط العنصر الزنجي والعربي، ومعلوم أن الهجرات العربية للقرن الإفريقي قديمة وهي أقدم من هجرة الإسلام والمسيحية لهذه المنطقة. إن هذه الهجرات بدأت في القرن العاشر قبل الميلاد نتيجة لقرب الجزيرة العربية من منطقة القرن الإفريقي. وظلت التجارة تشكل الرابطة التقليدية بين عرب الجزيرة والأفارقة الشرقيين حتى ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي وقد طبع لوجود العرب بصمات على الشريط الساحلي والسهول الهضبية من خلال التزاوج الذي أنجب عرقاً ملوناً مميزاً في خصائصه العرقية واللغوية.

وهناك دول في منطقة القرن الإفريقي ذات أغلبية ساحقة من المسلمين مثل: جيبوتي (99%) والصومال (100%)، ودول أخرى ذات أغلبية كبيرة من المسيحيين كأوغندا (85%) وكينيا (66%)، وتوجد دول أخرى مختلطة؛ بمعنى أنه لا توجد بها أغلبية ساحقة لأي ديانة على أخرى مثل: إريتريا، وإثيوبيا وتنزانيا.

النزاعات الحدودية في منطقة القرن الإفريقي:

تعد النزاعات الحدودية من أخطر النزاعات التي رسمها الاستعمار الأوروبي في القارة الإفريقية وفق مقررات مؤتمر برلين (1884-1885) والذي تقرر فيه تقسيم القارة الإفريقية بين القوى الاستعمارية وتحديد مناطق نفوذ لكل منها. ولم يراع هذا التقسيم العشوائي أوضاع الكيانات الإثنية في القارة.

تعج منطقة القرن الإفريقي بصراعات ضمن دولها وبين تلك الدول ترتبط بقضايا رسم الحدود والديمقراطية، وبناء الدولة، وهي صراعات تترك تأثيراتها على الأمن والتنمية. فمشكلات الحدود الموروثة قسّمت المجتمعات بين الدول المجاورة، وأصبحت عاملاً حاسماً في الصراعات ضمن دول القرن الإفريقي وبينها. ومن أسباب الصراعات أيضاً قضايا الفقر وعدم المساواة والتدخلات الإقليمية والدولية، وقادت إلى غياب السلام.

وكان القرن الإفريقي في زمن الحرب الباردة أحد الساحات الإفريقية التي خاضت القوى الكبرى حرباً بالوكالة فيها، ودائماً ما كانت تشكّل ضرراً لشعوب الدول العميلة والمناطق المجاورة. وكانت نهاية الحرب الباردة وتأثير التحولات العالمية على القرن معقّدة لأبعد الحدود. وكانت الحروب داخل كل الدول قد تغيّرت إمّا استجابة لانتهيار السلطة المركزية كما في حالة الصومال أو إنقازاً أو ظهوراً لمجموعات المتمردين التي قادت إلى المعاناة الهائلة، والتدخل الدولي وظهور ممثلي الصراعات الجديدة. وساهمت في تشكيل دول جديدة مثل: إريتريا، وجنوب السودان، ودول غير معترف بها مثل أرض الصومال وأرض النبط.

وثمة ترابط وثيق بين الصراعات داخل الدول وبين الدول في القرن الإفريقي. وتميل الصراعات بين الدول إلى صراعات داخل الدول، ورغم انخفاض حجم الصراعات بين الدول في العقود الأخيرة على نحو ثابت، ازدادت الصراعات داخلها.

اتخذت الصراعات أشكالاً عنيفة وغير عنيفة، ومستترة، و واضحة، و أزمة، وأزمة شديدة، وشكل حروب انفصالية أو تحررية أو حروب بالوكالة أو حرب تغيير النظام أو حروب اللصوصية الجماعية والتمردات المسلحة.

شهد القرن الإفريقي عدداً من الحروب المدمرة بين الدول مثل الحرب الإثيوبية-الصومالية (1964، 1977-1978، 2006-2009)، والحرب الصومالية-الكينية (1963)، والحرب التنزانية-الأوغندية (1978-1979)، وحرب الحدود الإريترية-الإثيوبية (1998-2000). كما شهد عدداً من الحروب المجتمعية عبر الحدود غالباً ما أثارها التدهور البيئي، وسهلتها الحدود المخترقة التي لم تعترف بها المجتمعات البدائية على الإطلاق، خاصة ممن ينتمي إلى جماعات عرقية مقسمة عبر حدود الدولة.

وتقع الصراعات في ثلاث فئات: 1- مجتمع-دولة يرتبط مع الحروب الأهلية (مجتمعات تعاني مظلومية شرعية تتحدى الدولة)، 2- دولة-دولة يكون بين دول ذات سيادة. 3- مجتمع-مجتمع. ويتعلق بالصراع المجتمعي (بين المجتمعات وداخلها) تحت مظلة الدولة. وتعد الدولة القاسم المشترك في هذه الفئات من صراعات القرن الإفريقي التي أصبحت دولة هشّة أو فاشلة.

وكانت وما زالت محفزات الصراعات داخلية بقدر ما هي خارجية وهي تتضمن اللاعبين المحليين والإقليميين والوطنيين والدوليين، فضلاً عن الشبكات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية⁽⁵⁾.

أما بالنسبة للقرن الإفريقي فقد ظلت المنطقة في صراع متواصل منذ عهود الاستعمار وحتى الوقت الحاضر وقد شكل هذا الصراع أحد الأسباب الرئيسية في تخلف بلدان هذا الإقليم وجعلها تقيم في أدنى سلم التنمية في العالم وجهل مواطنيها أكثر من غيرهم ويعيشون في فقد وحرمان من فرص التعليم والرعاية الصحية. ومع

توسع رقعة الصراع و تعدد أشكاله وأسبابه زادت معاناة شعوب المنطقة، الأمر الذي أدى إلى نزوح شبه متواصل منها إلى الدول المجاورة للإقليم بحثاً عن الأمن وفرص أفضل للعيش.

إن الحدود الجغرافية بين أقطار القرن الإفريقي هي حدود مصطنعة، وقد صنع معظم هذه الحدود الاستعمار الأوربي، وهي حدود وهمية عطلت التمازج والانصهار والتفاعل بين شعوب هذه المنطقة، وخلقت بينهما فواصل وحواجز وحساسيات ساهمت في التخلف وإضاعة الوقت والجهد في صراعات هامشية مثل عقلية التوسع على حساب الجوار، والتي تشبّع بها بعض الحكام المحليين. إن أخطر سياسة وضع الحواجز بين الشعوب يتمثل فيما فعله البريطانيون في السودان بالفعل بين شماله وجنوبه، ووضع قانون المناطق المقفولة على مدى نصف قرن؛ الأمر الذي خلق أزمة ثقة بين الشمال والجنوب، وصراعات متكررة حتى انفصل جنوبه في 5 يوليو 2011م، وفقاً لما جاء في اتفاقية السلام الشامل.

وهناك أمثلة عديدة للنزاعات الحدودية في القرن الإفريقي مثل الحرب الارتيرية الإثيوبية والحرب الصومالية الإثيوبية والنزاعات الصومالية الكينية والنزاعات الإثيوبية السودانية والنزاعات السودانية السودانية أي الشمالية الجنوبية.

وأيضاً من الأسباب التي أدت إلى تلك الصراعات في منطقة القرن الإفريقي نجد أن يد الاستعمار قد تدخلت في دعم طرف ضد أطراف أخرى لاعتبارات دينية وعرقية وهو ما مثل أحد الأسباب الجوهرية لتفجير الصراعات التي جسدت ممارسات ظالمة ومجحفة في حق أغلب سكان دول الإقليم ومع تصاعد الصراعات في منطقة القرن الإفريقي فقد خلقت أثراً سلبية كبيرة.

وتعتبر منطقة القرن الإفريقي اليوم قضية الساحة وهي تشمل مجموعة قضايا متفرعة في المنطقة تتفاعل فيما بينها و تتأثر بها سياسات دول المنطقة بصورة مباشرة

أو غير مباشرة وبالتالي تنعكس من خلال صراعاتها في السياسة الدولية فضلاً عن سياسات القارة الإقليمية.

فالأحداث التي عصفت بمنطقة القرن الإفريقي لا بد أن تنعكس على كل دولة في المنطقة والواقع يقول إن بقية الدول وعلى رأسها السودان لا بد أن تتأثر بأحداث إثيوبيا والصومال. فالعلاقة بين هاتين الدولتين والسودان دائماً علاقة تأثير وتأثر، تفاعل وتمازج وتبادل للهموم والمشاكل. كما تؤثر بعض دول الجوار " إثيوبيا- إريتريا - يوغندا" سلباً بمجريات النزاع في جنوب السودان، و ذلك بسبب الحدود المشتركة وإيواء هذه الدول لبعض فصائل التمرد.

إن الصراع الدائر في منطقة القرن الإفريقي يمثل أحد أبعاد صراع عرقي وثقافي واسع بين شعوب دول المنطقة، ورغم تداخلها هذا فهي تخضع إلى مشاكل حدودية وكثيراً ما تؤدي إلى حروب شرسة تآكل الأخضر واليابس. فمشاكل الحدود التي أوجدها الاستعمار الذي يعمل بماضي وحاضر هذه الدول التي أصبح لها وجودها وكيانها الداخلي والخارجي، إلا أن حدودها مع بعضها البعض بقيت دون حل وخاصة حدود الدول التي يتداخل شعوبها مع بعضهم البعض.

أسباب النزاعات الحدودية في القرن الإفريقي:

تعددت أسباب النزاعات الحدودية في منطقة القرن الإفريقي منها ما هو مصطنع وآخر بسبب أطماع وتحقيق مصالح ، وتتمثل أهم هذه الأسباب في الآتي:

1-الموروث الاستعماري:

يتضح بأن تأثير الموروث الاستعماري والخريطة السياسية في القرن الإفريقي تتعارض إلى حد كبير مع التوزيعات العرقية والقومية والقبلية واللغوية المكونة للكيانات السياسية لدول المنطقة، حيث فرض الاستعمار حدوداً مصطنعة تسببت فيما بعد في نشوب حروب دموية بين دول المنطقة خلاف القضايا الأخرى، إلا أن مسألة الحدود

كانت أكثر تأثير على الصومال الموحد الذي كان يضم الجزئين الشمالي والجنوبي اللذين كانا تحت الاحتلال البرتغالي والإيطالي وجيبوتي التي كانت تسمى الصومال الغربي.

2- أزمة الاندماج الوطني:

شكلت أحد الأسباب المهمة في الصراعات في القرن الإفريقي حيث طغت الاعتبارات العرقية والقبلية على الانتماءات والولاءات الوطنية لسيادة الدولة وعلى مبدأ المواطنة وقد أدى هذا الوضع إلى هيمنة الروح القبلية على النظم الحاكمة بإقصاء بقية المكونات الاجتماعية والسياسة على المشاركة في الحكم والحياة السياسية والاقتصادية للدولة.

3- مصادر المعيشية مثل (الأرض، الماء، المراعي، الغذاء، الطاقة)

نماذج للصراعات الحدودية في القرن الإفريقي:

إثيوبيا والسودان:

مشكلة الحدود بين البلدين واحدة من المشكلات القديمة المتجزرة بين السودان وإثيوبيا، وربما كان للنزعة التمردية والروح والشعور والتوجه الإمبراطوري أن يكون سبباً أساسياً في خلق مشكلة الحدود بين البلدين. والبداية التاريخية لمشكلات الحدود بين الدولتين حدث بصورة فعلية منذ أن ضم منليك (1889-1930) مناطق بني شنقول وقامبيلا أو ما يسمى "قطاع البارو" وأخيراً منطقة المتمة و ذلك على عهد الاستعمار البريطاني للسودان.

فقد تمت عمليات الضم بتسويات "اتفاقيات" بين الإمبراطور منليك وبريطانيا، ثم جاءت بعد ذلك القضية الحدودية لمنطقة الحدود الوسطى "الفشقة الصغرى والكبرى" بتسلل مزارعين إثيوبيين الى منطقة الكدي داخل الفشقة عام 1957م، التي تقع جنوب نهر ستيت، ثم مشكلة مثلث أم بريقع، و هذه المناطق تمثل أهمية سياسية

وأمنية واقتصادية واستقلالها لأقصى حد عند تدهور العلاقات بين البلدين لتضع بذلك العلاقات بين البلدين رهان الخيارات التكتيكية بصورة مستديمة.

إثيوبيا وإريتريا:

نشر الصراع بين إثيوبيا وإريتريا التي كانت مستعمرة إيطالية سابقة بذور الصراع داخل الدولة ذاتها. وقد دخلت التسوية الفيدرالية المدعومة من الأمم المتحدة حيز التنفيذ في عام 1952 إلا أنها منذ البداية كانت خاضعة لانتهاكات منظمة. وخلال عشر سنوات من تاريخها، كانت هذه التسوية قد تفككت، وقدمت شكاوى سياسية ما أن تحولت في النهاية إلى حرب داخل إثيوبيا.

وتعد الحرب الإريترية الإثيوبية أشرس حرب عرفتها منطقة القرن الأفريقي في السنوات الأخيرة، حيث حشد فيها الطرفان ما يربو عن ربع مليون جندي، وتكبد فيها البلدان الكثير من الخسائر البشرية والمادية، وبالرغم من أنها انتهت بهزيمة إريتريا، ووضعت أوزارها بتوقيع قيادة البلدين اتفاق الجزائر في 8 يونيو من عام 2000 م، ثم بتوقيع اتفاق سلام شامل في الجزائر، في 12/12/2000 م، برعاية منظمة الوحدة الأفريقية، وبحضور الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان" والرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، وصدر بحقها في 14 أبريل 2002 قرار لجنة ترسيم الحدود بين البلدين، فإن إثيوبيا ما زالت ترفض القبول بهذا القرار، لقد ظهرت إريتريا كوحدة مستقلة بذاتها بعد أن كانت تابعة للإمبراطورية الحبشية (إثيوبيا)، حينما وقعت معاهدة (أديس أبابا) في سنة 1896م التي حددت الحدود الحبشية مع إريتريا على أساس الحد الفاصل بينهما.

وتصنّف الحرب الإثيوبية-الإريترية في بعض الأحيان على أنها صراع بين دولتين، وذلك كون إريتريا دولة متمّعة بحكم ذاتي، صنعتها إيطاليا، وقد أثار ضمّ إريتريا في عام 1962 حرباً مدّتها ثلاثين سنة، انتهت في عام 1991 مع سقوط

النظام العسكريّ الإثيوبي. وهي حرب التحرير انضمت إليها لاحقاً مجموعات عرقية مثل أورومو (30 مليوناً في أنحاء العالم وبتركّز وجودهم في إثيوبيا وشمال كينيا وأجزاء من الصومال) والصوماليون، والتغراي (الذين يبلغ عددهم 6 ملايين، ويوجدون في إقليم التغراي الإثيوبي)، وسعت هذه الإثنيات إلى تعديل التسوية السياسيّة التي رأوا فيها مصدراً لعزلتهم وهامشيّتهم. والمجموعات غير العرقية والمتأثرين بالإيديولوجيات اليساريّة كانوا مستعدّين لتغيير النظام السياسيّ.

وكان إسقاط الإمبراطور الإثيوبيّ هيلا سلاسي في فبراير/شباط 1974 واستبداله بعصبة عسكريّة كانت تحتّ على انتشار حركات التحرير لتكون جاهزة لتغيير الدولة الإثيوبيّة.

وتوقع الكثير من المراقبين والمتابعين لشؤون القرن الإفريقي والصراعات والحروب الدائرة فيه بأن المنطقة متجهة نحو نوع من الاستقرار خاصة بعد إعلان استقلال ارتريا عن إثيوبيا واعتراف الأخيرة بارتريا كدولة مستقلة في عام 1993 بعد حرب استمرت أكثر من ثلاثين عاماً. وتعزز هذا التوقع لأن كلا الرئيسين ملس زيناوي في إثيوبيا وأفورقي في إرتريا ينحدران في أصولهما العرقية من قومية التغراي الممتدة بين البلدين، وأنهما يتماثلان في التجربة الثورية والنضال المشترك الهادف إلى إسقاط نظام منغستو، وأنهما يحظيان بقبول ورضى أمريكي مما ساعدهما في إحداث التغيير والوصول إلى سدة الحكم، وأنهما قد يحدثان نوعاً من التحول المهم في منطقة القرن الإفريقي يصب لصالح التوجهات السياسية والإستراتيجية لأمريكا، ويساهمان كذلك في تعزيز نفوذها باعتبارهما روافع مهمة في تقوية وتحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة⁽⁶⁾.

إلا أن المعطيات على أرض الواقع خالفت كافة هذه التوقعات عندما أطلقت الأزمة الحدودية بين البلدين حول ملكية مثلث "بادمي" على الحدود الجنوبية الغربية،

والتي عكست في حقيقتها أحد أوجه الصراع أو أحد مخرجاته حيث إنه يرتبط في جزء منه بالأوضاع الاقتصادية والمبادلات التجارية مع العالم الخارجي لكون إثيوبيا تحولت إلى دولة داخلية ليست لديها منفذ بحري، وقد اتضح ذلك في الاتفاقيات التي تم توقيعها عقب استقلال إرتريا حيث ضغطت إثيوبيا على الجانب الإرتري لاستغلال الموانئ الإرترية مقابل دفع رسوم رمزية تقدر بـ 1.5% ثم طالبت بإلغائها بعد ذلك، وفي جزء آخر يرتبط الصراع بالقيادة السياسية في كلا البلدين حيث لم يخف رئيس وزراء إثيوبيا ملس زيناوي رغبته في إقامة علاقة كنفدرالية مع إرتريا بالرغم من استقلالها عن إثيوبيا. وبالمقابل يشدد الجانب الإرتري حرصه على التخلص من الإرث السياسي الإثيوبي الذي ما زال يشكل مخاوف حقيقية وهاجساً نفسياً على علاقة البلدين. لهذه الأسباب وغيرها اندفعت إرتريا ببدء الهجوم على المناطق الحدودية واندلاع الحرب بين الجانبين بين عامي 1998 - 2000م راح ضحيتها ما يصل إلى 70 ألف من الجانبين وأنفق عليها ملايين الدولارات. حتى جاء وقف إطلاق النار، وتوقيع اتفاقية الجزائر في ديسمبر 2000م والبدء في نشر مراقبين دوليين وقوات حفظ سلام دولية في منطقة منزوعة السلاح، وتشكيل لجنة دولية للتحكيم يكون حكمها نهائياً والزامياً، وبالفعل .

إرتريا وجيبوتي:

تميزت مجمل العلاقات الجيبوتية الإريتيرية بحالة من عدم الاستقرار حيث ظلت تتراوح ما بين التوتر والتهدة والتحسن. وتقدر الوضع بين البلدين لأول مرة في عام 1996م، بسبب النزاع الحدودي في منطقة (دوميرا) الإستراتيجية وقد تطورت الأزمة بشكل سريع ومفاجئ حيث كاد الطرفان يلجآن إلى الوسائل العسكرية لولا تدخل منظمة الإيجاد التي تمكنت من احتواء الأزمة.

وفي عام 1999م، تجددت الأزمة بين البلدين مرة أخرى وذلك على خلفية بروتوكول التعاون العسكري الذي وقعت جيبوتي مع الحكومة الإثيوبية الذي يسمح للأخيرة باستيراد المعدات العسكرية عبر مواني جيبوتي.

ومع أن العلاقات شهدت تحسناً ملحوظاً في عام 2000م، بعد وساطة قام بها الرئيس معمر القذافي لحل الخلافات بين البلدين. وبعدها قام الرئيس إسياس أفورقي بزيارة وصفت بتاريخية لجيبوتي في 2001م، وبالمقابل قام الرئيس إسماعيل قيلي بزيارة مماثلة إلى إريتريا. وأثمرت هذه الزيارات المتبادلة بتفاهات سياسية لحل الخلافات وتوقيع اتفاقية تعاون تشمل المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية إضافة إلى تشكيل لجان مشتركة وإقرار اجتماعات دورية بين الجانبين. وعلى الرغم من تلك التفاهات التي فتحت أفقاً جديدة لتعاون البلدين إلا أن الأمر مع الأسف لم يستمر كثيراً.

وسرعان ما تأزمت العلاقات بين الطرفين من جديد مع تأزم الأوضاع في الصومال وذلك بسبب تباين المواقف من الأزمة الصومالية. ولم يقتصر الأمر على الخلافات السياسية تجاه الأزمة الصومالية فقط بل واكب ذلك نشاط إعلامي ودبلوماسي عدائي إلى درجة بعيدة مثل تبادل الاتهامات.

حيث اتهمت جيبوتي إريتريا بمحاولة زعزعة استقرارها عبر تدريبها لعناصر من المعارضة الجيبوتية المسلحة ونتيجة لذلك أعلنت تجميد العمل في اللجان المشتركة والتواصل مع الجانب الإريتري.

وفي مطلع عام 2008م قام الجانب الإريتري بنشر معدات عسكرية ووحدات من قوته في منطقة رأس دوميرا وجزيرة دوميرا، مبرراً على هذه الخطوة التصعيدية بأنها تكون جواباً لسماح الحكومة الجيبوتية لإثيوبيا بنشر وحدات من قوات المدفعية على قمة جبل (موسى علي) الإستراتيجية والتي تلتقي عندها الحدود المشتركة بين

جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا، وهو ما اعتبرته إريتريا بمثابة مؤامرة لاستهداف أمنها وسيادتها. وتتطور الأمر في الفترة ما بين الـ 10 . 12 يونيو 2008م، إلى مواجهات عسكرية بين قوات البلدين أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى وأسرى من الطرفين⁽⁷⁾.

ولم تنفع خشية العديد من تدهور الأوضاع في منطقة القرن الإفريقي الملتهبة فمرة أخرى تدخل إريتريا طرفاً في نزاع مع دولة جارة لها عندما هاجمت وحدات عسكرية إرترياً منطقة تعرف بتلة (رأس دميرة) على الحدود الجيبوتية حيث تقع خلف جزيرة صغيرة اسمها (جزيرة دميرة) التي تطل مباشرة على باب المندب عام 2008م. وادعوا ملكيته مطلقين النار على الجنود الجيبوتيين المتواجدين في المنطقة فقتلوا وجرحوا عدداً منهم وهكذا زادت إرتريا من تفجر الأوضاع في القرن الإفريقي المضطرب على الدوام الأمر الذي استقر الفرنسيين والأمريكان الذين لهم قواعد عسكرية في جيبوتي وكذلك جامعة الدول العربية ومجلس الأمن الذي دعا إرتريا فوراً بسحب جنودها من المنطقة خلال مدة قصيرة وكرر دعوته إليها بالانسحاب مجدداً مع مطلع عام 2009 في غضون خمسة أيام.

ووجدت إرتريا نفسها بعد هذا الاعتداء المفاجئ في موقف زاد من عزلتها، وكسبت جيبوتي الدولة الصغيرة التي يبلغ عدد سكانها 460.700 نسمة ومساحتها لا تتجاوز 22.000 كم² تعاطف الدول العربية والإفريقية وموقف إجماع من مجلس الأمن الدولي الذي أدان النظام الإرتري نتيجةً لتدخلاته أيضاً في ملف الأزمة الصومالية من خلال دعمه وتأييده لحركة الشباب المجاهدين والحزب الإسلامي مما أثار حفيظة مجلس الأمن الدولي والذي أصدر قراره رقم 1907 تحت البند السابع والذي يفرض عقوبات صارمة على النظام الإرتري وبالرغم من ذلك ما زالت جيبوتي لها هواجسها ومخاوفها من تكرار إرتريا عدوانها على أراضيها.

الحدود السودانية الاريترية:

عند استقلال اريتريا عام 1991م كانت العلاقات السودانية الارترية في أوج توهجها حتى أن الحكومة السودانية تكفلت بمنصرفات الاستفتاء حول تقرير المصير للاريتريين الذين يقيمون على أرضها وعند إعلان النتيجة في عام 1992م كانت السفارة السودانية من أولى السفارات التي رُفِر علمها هناك إيداناً ببداية علاقات حميمة ووطيدة بين البلدين. واستمر الحال لمدة عامين حيث شهدت الفترة من 91 وحتى 1994م توقيع ثمانية بروتوكولات في مختلف مجالات التعاون الاقتصادي والثقافي والشبابي، كما أن الحكومة السودانية وإبرازاً لقوة العلاقة عملت على طرد المعارضة الاريترية من الأراضي السودانية.

وفي عام 1994م بدأ التوتر بين البلدين باتهامات إرترية للسودان بأنه يأوي جماعات إسلامية مناوئة لأسمر على رأسها حركة الجهاد الإسلامي الاريتري والتي شرعت في القيام بعمليات مسلحة ضد الحكومة داخل الأراضي الاريترية وكنتيجة لذلك عمدت الحكومة الاريترية لاحتضان التجمع الوطني المعارض للحكومة السودانية لتصل العلاقات بينهما مرحلة هي أقرب للقطيعة ثم توالى تدهور العلاقات حين استأنفت أسمر مؤتمراً القضايا المصيرية 1995م وتسليم اريتريا لمقر السفارة السودانية للمعارضة وبلغ التدهور ذروته حين انطلقت العمليات المسلحة للتجمع بكل فصائله في شرق السودان من داخل اريتريا وظلت الحكومة السودانية دائمة الاتهام للحكومة الاريترية بتقديم الدعم اللوجستي للعمل المسلح وأحيانا بالمشاركة المباشرة في العمليات القتالية ومن الجهة المقابلة بدأت المعارضة الاريترية بكل فصائلها ممارسة عملها من داخل

السودان حتى أنها عقدت مؤتمرها العام في السودان. كما أن اريتريا اتهمت الحكومة السودانية بأنها وراء محور صنعاء، أديس، الخرطوم الذي قالت أنه موجه

لعمل عدائي ضدها على خلفية صراعها مع اليمن على جزر "حنيش" ونزاعها مع إثيوبيا على "مثلث بادمي" ولكن لم يكن لها في يوم من الأيام صراع على الأرض والحدود مع السودان.

انطلقت أول مبادرة لإصلاح العلاقات السودانية الإريترية من جانب أمير دولة قطر في عام 1998 الذي نجح وقتها في عقد لقاء بين الرئيسين السوداني والإريترية في الدوحة ولكنه لم يتمخض عن شيء ذي بال سوى إعادة فتح سفارات البلدين ولكن سرعان ما تراجع مستوى التمثيل الدبلوماسي لتهدد العلاقات عام 2000 إلى أسوأ مستوى لها رغم احتفاظ البعثتين الدبلوماسيتين بوجود رمزي محدود العدد والأثر بكل من العاصمتين أسمر والخرطوم. وفي خطوة لافتة فسرت على أنها تجيء في إطار تنامي المد الرفض لسياسات الرئيس الإريترية شهد عام 2002م تقدم سفير إرتريا بالخرطوم عبد الله آدم عمر بطلب حق اللجوء السياسي ضمن خمسة عشر دبلوماسياً إرتريا في مختلف مناطق العالم.

وفي عام 2005 ، وفي إطار بحثه عن حل لقضية دارفور ، جمع الزعيم الليبي معمر القذافي رئيسي البلدين في لقاء دعا له كذلك الرئيس المصري والتشادي والنيجيري ولكن اللقاء لم يثمر عن شيء وسرعان ما انفض ولم يزد عن كونه لقاء علاقات عامة.

وفي مايو 2005 أعلنت القيادة السياسية السودانية أن الحكومة قد منحت السيد محمد عثمان الميرغني رئيس " التجمع الوطني الديمقراطي " المعارض تقويضاً كاملاً لتحسين العلاقات مع إرتريا استكمالاً لجهود كان الميرغني قد قادها لرأب صدع العلاقات في عام 2004م. وفي 21 سبتمبر 2005م دعا نائب الرئيس السوداني عندما كان يخاطب مؤتمر محاربة الإرهاب في الإقليم والذي غابت عنه إرتريا، دعا إرتريا لحوار مباشر وصريح من أجل حل المشكلات العالقة. أما وزير الخارجية

السوداني لام أكول فقد قال في أول مؤتمر صحفي له بعد تقلده منصبه في عام 2005م بأن تحسين العلاقة مع دول الجوار عامة أولوية قصوى وخاصة مع إرتريا. وبعد توقيع اتفاق السلام السوداني في التاسع من يناير 2005م كان من المتوقع أن تسهم الحركة الشعبية لتحرير السودان بما لها من علاقة متميزة مع إرتريا في دفع العلاقات بين البلدين. ولكن الذي حدث عقب وفاة د. جون قرنق ، زعيم الحركة، ورفض الحكومة السودانية للطائرة الإرترية بعبور الأجواء للمشاركة في جنازة د. جون قرنق قد زاد من حدة التوتر القائم أصلاً بين البلدين ويمكن القول إجمالاً إن الحركة الشعبية قد تولت الآن حقيبة الشؤون الخارجية السودانية وقبل أن يمضي شهر على ذلك إذا بإرتريا تبادر بإرسال وفد للخرطوم لفتح ملف العلاقات الثنائية.

الحدود الصومالية وكينية:

يرجع توتر العلاقات الصومالية الكينية بعد الاستقلال مباشرة، حيث ضمت بريطانيا إلى كينيا المقاطعة الشمالية الشرقية، والتي يسكنها صوماليون، حيث تم قمع الأهالي في تلك المنطقة لمطالبتهم بالاستقلال والانضمام إلى الصومال. ولكن رغم تخلي الحكومة الصومالية عن المطالبة بهذه المنطقة والتوقيع على معاهدة مع كينيا بعد وساطة تنزانية في عام 1963، أصبحت هذه المقاطعة هاجسا دائما تتمحور حوله السياسة الخارجية لكينيا تجاه الصومال. وتعد كينيا من أكبر المستفيدين من الأزمة الصومالية واستمرار الانهيار الاقتصادي بالصومال، حيث احتضنت كينيا المنظمات الدولية التي كانت تقدم المساعدات المادية، وتحولت مقرات البعثات الأجنبية من مقديشو إلى العاصمة الكينية نيروبي، وبات ميناء ممباسا الكيني مكاناً لتصدير الثروة الحيوانية الصومالية الهائلة إلى دول عربية وحتى إلى إسرائيل، بسبب الحروب الأهلية التي أدت إلى إغلاق ميناء مقديشو وميناء كسمايو، كما أن عدم الاستقرار قد جعل جزءاً مهماً من رأس المال الصومالي ورجال الأعمال

الصوماليين يوجهون رؤوس أموالهم إلى كينيا، حيث يعتبر سوق الصوماليين في نيروبي - سوق إسلي- من أهم الأسواق الاقتصادية في القرن الإفريقي، ومن ثم فإن عدم استقرار الصومال سيساعد كينيا من الناحية الاقتصادية، ولذا بوجه عام نقول إن كينيا تنتهج من السياسات ما يحافظ على ضعف الصومال دون تفككه لأنها المتضرر الأكبر في حالات الفوضى التي تعود إلى نزوح آلاف الصوماليين إليها.

وطرحت كينيا خلال عام 2002م استضافة مؤتمر مصالحة يضم مختلف الفصائل الصومالية المتناحرة والأطراف الإقليمية والدولية المهتمة بالمشكلة. ويمثل ذلك الطرح استكمالاً وامتداداً لجهود كينيا السابقة على هذا الصعيد، والتي كان آخرها استضافتها مؤتمراً للمصالحة بين الحكومة الانتقالية والفصائل المعارضة في نوفمبر نهاية عام 2001م، والذي أعقبه مؤتمر موسع في ديسمبر من العام نفسه أسفر عن توقيع اتفاقيات منفصلة بين الحكومة وثلاثة من الفصائل المعارضة.

وإعمالاً لمقررات (قمة الإيجاد) بعقد مؤتمر موسع للمصالحة الصومالية، عاودت كينيا من جديد عرض استضافة ذلك المؤتمر الذي سعت السودان من جانبها إلى عقده على أرضها، باعتبارها رئيس دورة (الإيجاد)، كما شاركت كينيا في اللجنة الفنية الثلاثية المسؤولة عن الإعداد لمؤتمر المصالحة الذي تقرر . وتم عقده . في نيروبي في أكتوبر 2002م. وفي هذا الإطار قامت حكومة كينيا بالسعي إلى إزالة الخلافات التي نشبت بين جيبوتي وإثيوبيا بشأن طبيعة تمثيل الفصائل الصومالية، والأطراف المشاركة في المؤتمر، وكذا وضع مقررات وقرارات مؤتمر (عرتة) في إطار الترتيبات الخاصة بالإعداد للمؤتمر⁽⁸⁾.

وتعد قضية اللاجئين الصوماليين في كينيا إحدى القضايا الحرجة في العلاقات بين الدولتين في ظلّ ما تسفر عنه المواجهات المسلحة بين الميليشيات الصومالية من تدفق للاجئين على الحدود الكينية، وما يصاحب ذلك من ضغوط على الحكومة

الكينية اضطرتها في عام 2002م إلى استخدام القوة لإعادة آلاف اللاجئين الصوماليين إلى بلادهم تخلصاً من أعبائهم⁽⁹⁾.

قائمة للصراعات الحدودية المتأصلة في منطقة القرن الإفريقي.

م	أطراف الصراع	تاريخ الصراع	مناطق الصراع	أسباب الصراع
1	إثيوبيا - الصومال	1954 مستمراً	الأوغادين	سياسي انفصالي ديني
2	إثيوبيا - ارتريا	1961-1991	إقليم ارتريا	سياسي انفصالية
3	إثيوبيا - ارتريا	1998-2000	زالميسا، بادمبي	سياسي حدودي
4	إثيوبيا - السودان	1951 مستمراً	أمبريقع والفتشة ورأس دوميرا	حدودي سياسي
5	ارتريا - جيبوتي	1995	رأس دوميرا	حدودي سياسي
6	الصومال - كينيا	1963	NFD	حدودي سياسي
7	السودان - ج السودان	1955-2011	جنوب السودان	سياسي انفصالي
8	السودان - مصر	1958 مستمراً	مثلث حلايب	حدودي، سياسي، اقتصادي
9	ارتريا - اليمن	1995-1997	جزر حنيش	حدودي، سياسي، جيواستراتيجي
10	كينيا - ج السودان	1931 مستمراً	مثلث ألمي	حدودي سياسي

11	إثيوبيا - ج السودان	صراع موروث	قطاع البارو	حدودي، سياسي، انفصالي
12	أوغندا - ج السودان	صراع موروث	الشريط الحدودي بين الدولتين	حدودي عرقي سياسي جيوستراتيجي
13	السودان - ج السودان	2011 مستمراً	ابيي - حفرة النحاس	حدودي، سياسي، اقتصادي
المجموع 13 صراعاً				

مستقبل الصراع الحدودي في القرن الإفريقي:

إن الحديث عن مستقبل الخريطة الجيوسياسية للمنطقة يعتمد على جملة من العوامل المؤثرة في بيئة الصراعات التي يموج بها القرن الإفريقي خاصة في الحدود، فإذا كان النفط يؤدي إلى إعادة حسابات أطراف الصراع خاصة في الحدود الداخلية فإنه يجذب أطرافاً خارجية طامحة لكسب السيطرة والحصول على هذه الثروة، ويمكن أن نشير إلى أن أهداف " الافريكوم"⁽¹¹⁾. كما حددتها الإدارة الأمريكية تتمثل في محاربة النفوذ الصيني في المنطقة وتأمين الوصول إلى حقول النفط. ولاشك أن التفاعل بين هذه المتغيرات الداخلية والخارجية سوف يؤدي إلى إعادة رسم خريطة القرن الإفريقي الكبير فكاً وتركيباً و ذلك من خلال السيناريوهات الثلاثة الآتية⁽¹²⁾:

السيناريو الأول:

وهو يشير إلى بقاء الأحوال على ما هي عليه إذ يبدو أن مظاهر عسكرة المجتمع المدني في الحدود وظهور اقتصاديات الحرب التي ترتبط بالجريمة ومافيات السلب

والنهب بالإضافة إلى هشاشة مؤسسات الدولة وتنامي التيارات المنتشرة سوف يشكل ملامح المشهد السياسي.

السيناريو الثاني:

سيناريو التفكيك كما حدث للسودان بانفصال جنوبه بالاستفتاء: قد يتم تعزيز ذلك السيناريو من خلال إضفاء المشروعية والواقعية على الكيانات الصومالية المستقلة وإذا لم تحسن القيادة الإثيوبية قراءة مخاطر تعاملها مع الملف الصومالي فان وحدة إثيوبيا نفسها قد تصبح على المحك⁽¹³⁾.

السيناريو الثالث:

سيناريو التركيب وهو قد يعني إعادة رسم الخريطة الإستراتيجية للقرن الإفريقي في حالة استعمال كافة مراكز بؤر التوتر التي تشهدها المنطقة يعني ذلك إمكانية انفصال الأوجادين وانضمامه للصومال وتوجه الجنوب السوداني صوب أوغندا أو كينيا.

الخاتمة:

وختاماً يتضح أن النزاعات الحدودية هي أكبر مهدد للاستقرار في القرن الإفريقي، حيث هناك كثيراً من المناطق الحدودية تتمتع بثروات طبيعية كبيرة تعدّ محل أطماع القوه الإقليمية والخارجية، حيث يقوم البعد الدولي بدور كبير في تأجيج المشكلات الحدودية بين دول المنطقة لتحقيق مصالحه الآنية والمستقبلية.

القوه الدولية لا يهتما من هذا الصراع والتنافس بين دول القرن الإفريقي، سوى ضمان مصالحها، وتنفيذ خططها الأمنية والعسكرية في المنطقة، بالذات في هذه الفترة من حريها على ما أسمته الإرهاب.

بعد هذا الحديث حول أزمت الحدود في القرن الإفريقي والتي تعكس في الكثير من جوانبها حالة الاضطراب والصراعات والحروب الدموية التي ألحقت الأذى بشعوب

المنطقة الذين ما يزالون يعانون من عذابات القبلية المقيتة، والفقر، والجوع، والقهر، وتسلط الحكام، والتشرد واللجوء والحرمان من أبسط شروط الحياة المدنية الكريمة. لذلك كله فإن انعكاس الأحداث الدائرة في القرن الإفريقي على القارة الإفريقية كبيرة وعميقة في مداها وخير دليل على ذلك أزمة الصومال وتداعياتها الخطيرة على المنطقة. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات ، تتمثل في الآتي:

أولاً: النتائج:

- 1- لعبت القوى الاستعمارية دوراً في تفتيت منطقة القرن الإفريقي نتيجة للتقسيم العشوائي الذي تم في مؤتمر برلين 1885م.
 - 2- وراثت الحدود الاستعمارية فجرت نزاعات عديدة في المنطقة وأدت لإفرازات متعددة منها تدفق اللاجئين.
 - 3- تعد العوامل الاقتصادية من أكبر العوامل تأثيراً في النزاعات الحدودية بسبب ندرة الموارد واحتواء عدة مناطق حدودية على المعادن والبتروال والأراضي الصالحة للزراعة.
 - 4- تأثرت الكيانات البشرية التي تعيش على خطوط الحدود السياسية التي تم تخطيطها وترسيمها من المستعمر فقطعت الحدود أوصل جماعات ذات أصول وعادات وتقاليد واحدة بين كيانات الدول المتجاورة.
 - 5- تطور الخلافات الحدودية بين الدول بسبب غياب المعاهدات والمواثيق والبروتوكولات الحدودية.
- ثانياً: التوصيات:

- 1- إيجاد صيغة لحل مشكلات النازحين والمتشردين واللاجئين بمختلف الدول والمنطقة والتي كانت نتيجة طبيعية لآثار الصراع والنزاع في القرن الإفريقي.

- 2-الاتفاق على صيغة تضمن التعاون بين الدول واحترام حسن الجوار وعدم اللجوء إلى استخدام القوة في فصل النزاعات الحدودية.
- 3- الاستفادة من التجربة الأوربية في حل مشاكل وتذويب الحدود، وجعلها مناطق تكامل وليست صراعاً.

المصادر والمراجع:

- 1- الموسوعة العربية - المجلد الثامن للعلوم القانونية والاقتصادية .
- 2- محمد زاهر سعيد السماك، الجغرافيا السياسية المعاصرة، دار الأمل للنشر والتوزيع، أريد، الطبعة الحادية عشر 1998.
- 3- بيتر تايلور وكولن فلنت، الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة: عبد السلام رضوان وإسحاق عبيد، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2003.
- 4- ماهر حمدي عيش، الجغرافية السياسية، دار الوثائق، شبين الكوم، 2005.
- 5- مأمون كيوان، قضايا الحرب والسلام في القرن الإفريقي، السنة الثانية عشرة . العدد 137 . (جمادى الثانية . رجب 1434 هـ) أيار . 2013 م .
- 6- عبد الله الفاتح، دول القرن الإفريقي: تداخل المصالح المشتركة وتناقض الاستراتيجيات الدولية، يناير عام 2013م.
- 7- السفير/ عبد الوهاب الصاوي، السودان والقرن الإفريقي، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، العدد التاسع . سبتمبر 2011م.
- 8- عزو محمد عبد القادر ناجي ، عدم الاستقرار السياسي في القرن الإفريقي، الحوار المتمدن-العدد: 2378 - 2008 / 8 / 19 - 05:21
- 9- محمد سعيد ناود، العروبة والإسلام في القرن الإفريقي.
- 10- محمود على تورياري، قضية القرن الإفريقي على ضوء القانون الدولي.
- 11- صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، أمن القرن الإفريقي.
- 12- سارة عبد الرحمن محمد صالح، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، النزاعات الحدودية في القرن الإفريقي، دراسة حالة النزاع الحدودي الإثيوبي الارتري.
- 13- عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، تغيير موازين القوة في القرن الإفريقي.